المملكة الأردنية الهاشمية

تحليل وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي

"منتجات غذائية أخرى"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

عزة سليمان

تموز 2011

قائمة المحتويات:

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (منتجات غذائية أخرى) 2

مقدمة 4

أهم مؤشرات قطاع منتجات غذائية أخرى 6

قائمة الجداول:

جدول (1) تعريفات 3

جدول (2) ترتيب قطاع منتجات غذائية أخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية 8

جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات غذائية أخرى 9

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع منتجات غذائية أخرى من الاستهلاك الكلي 11

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع منتجات غذائية أخرى من الاستهلاك الكلي 12

قائمة الأشكال البيانية:

الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع منتجات غذائية أخرى 10

الشكل (2): مدخلات قطاع منتجات غذائية أخرى حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد) 13

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (منتجات غذائية أخرى)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية.وبعد دراسة وتحليل قطاع منتجات غذائية أخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات غذائية أخرى في الناتج المحلي الإجمالي 2%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات غذائية أخرى في الإنتاج الكلي 1.42%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع منتجات غذائية أخرى 0.32% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات غذائية أخرى في الصادرات الوطنية 0.63%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات غذائية أخرى في تعويضات العاملين 0.32%.
- كان قطاع الفنادق والمطاعم القطاع أكثر استخداماً لإنتاج قطاع منتجات غذائية أخرى.
- كان قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية (المحلي والمستورد) أكثر استخداماً من قبل قطاع صناعة الأعلاف نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1) تعريفات

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتَج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت ،والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	يتكون الطلب النهائي من: ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهرتي الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعا فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع منتجات غذائية أخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات, صنع منتجات الأغذية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر.

أهم مؤشرات قطاع منتجات غذائية أخرى:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات غذائية أخرى في الناتج المحلي الإجمالي 2% محتلاً بذلك المرتبة 15 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع منتجات غذائية أخرى المرتبة 18 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.42%, والمرتبة 4 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 4.49%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتِج بإضافتها إلى المنتَج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع منتجات غذائية أخرى 10% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية محتلاً المرتبة الثانية.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% لقطاعات الصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع منتجات غذائية أخرى المرتبة 34 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.63%, واحتل المرتبة 19 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.23%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% لقطاعات الصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع منتجات غذائية أخرى المرتبة 44 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.32%, واحتل المرتبة 21 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.0%.

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع منتجات غذائية أخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	15
الإنتاج الكلي	18
الصادرات الوطنية	34
تعويضات العاملين	44

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات غذائية أخرى

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الفنادق والمطاعم	7.15
2	المشروبات المرطبة	5.46
3	منتجات اللحوم والأسماك	1.02
4	منتجات الألبان	0.97
5	المخابز	0.77
6	صناعة السكر والحلويات	0.51
7	منتجات غذائية أخرى	0.49
8	خدمات أخرى	0.28
9	المنتجات الصيدلانية	0.19
10	التجارة	0.17
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		17.50
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		82.50
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات غذائية أخرى. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع منتجات غذائية أخرى حيث احتل قطاع الفنادق والمطاعم المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع منتجات غذائية أخرى بنسبة 7.15%, وجاء قطاع المشروبات المرطبة في المرتبة الثانية بنسبة 5.46%, وقطاع منتجات اللحوم والأسماك في المرتبة الثالثة بنسبة 1.02%, أما قطاع التجارة جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.17%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع منتجات غذائية أخرى ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 17.50%, ومكونات الطلب النهائي بنسبة 80.85%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع منتجات غذائية أخرى

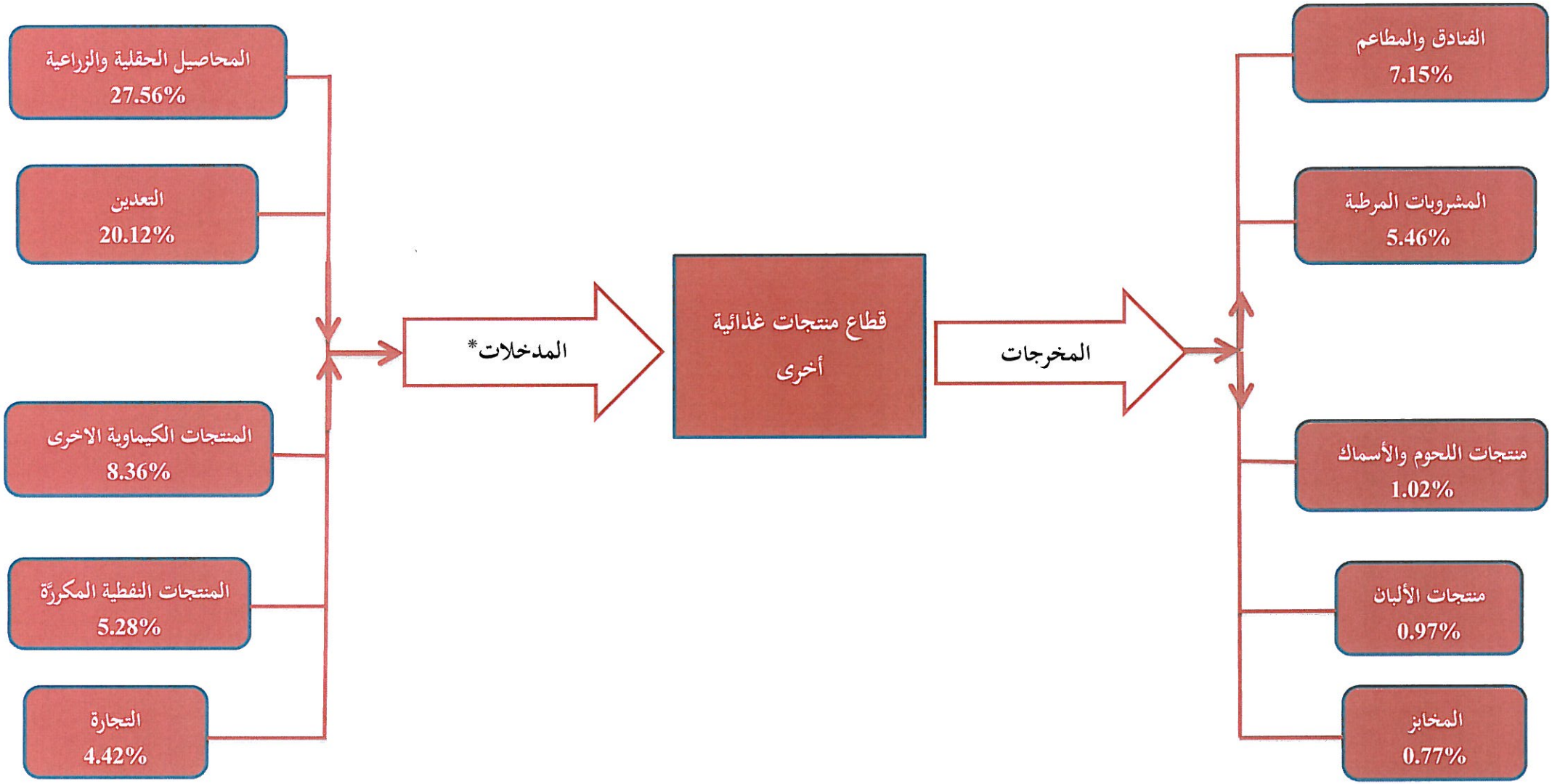

*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد)

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع منتجات غذائية أخرى من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك(%)
1	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية	20.60
2	التعدين	20.07
3	التجارة	4.42
4	المنتجات النفطية المكررّة	4.41
5	المنتجات الكيماوية الأخرى	3.60
6	منتجات مطاحن الحبوب	2.76
7	النقل البري	2.48
8	الكهرباء	2.12
9	العقارات	1.86
10	المنتجات البلاستيكية	1.73
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		78.03
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		21.97
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع منتجات غذائية أخرى. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع منتجات غذائية أخرى مخرجاتها بنسبة 20.60%، في حين جاء قطاع التعدين في المرتبة الثانية بنسبة 20.07%, وقطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 4.42%. وفي المقابل, جاء قطاع المنتجات البلاستيكية في المرتبة العاشرة بنسبة 1.73%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع منتجات غذائية أخرى من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك(%)
1	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية	6.96
2	المنتجات الكيماوية الأخرى	4.76
3	صناعة السكر والحلويات	2.64
4	منتجات مطاحن الحبوب	1.60
5	صناعة الورق ومنتجاته	1.19
6	المنتجات البلاستيكية	1.02
7	الالآت الهندسية	0.94
8	المنتجات النفطية المكررّة	0.86
9	منتجات غذائية أخرى	0.45
10	منتجات المعادن المشكّلة	0.40
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		21.97
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		78.03
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع منتجات غذائية أخرى. وقد احتلت المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكّة من قبل قطاع منتجات غذئية أخرى بنسبة 6.96%, وجاء قطاع المنتجات الكيماوية الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 4.76%, وقطاع صناعة السكر والحلويات في المرتبة الثالثة بنسبة 2.64%. وفي المقابل، جاء قطاع منتجات المعادن المشكّلة في المرتبة العاشرة بنسبة 0.40%.

الشكل (2) مدخلات قطاع منتجات غذائية أخرى حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)